

اللجنة الثالثة  
الجلسة ٢٩  
المعقودة يوم الأربعاء  
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس : السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة

../..

Distr.GENERAL  
A/C.3/48/SR.29  
2 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١١١ من جدول الأعمال (النهوض بالمرأة): (A/48/3)، (الفصل السابع جيم)، A/48/38، A/48/98، A/48/124-S/25506، A/48/182، A/48/187-E/1993/76، A/48/279 و 301 و 338 و 354 و 359 و 413 و 513؛ (A/C.3/48/L.5)

١ - السيدة مونجيلا (الأمينة العامة المساعدة والأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة): عرضت البند ١١١ من جدول الأعمال، وقالت إن المؤتمر العالم الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، سيوافق مرور عشر سنوات بالضبط على المؤتمر السابق المعني بالمرأة الذي عقد في نيروبي. وقالت إن ما طرأ من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة خلال العقد الأخير قد حفز الآمال، ولكنه قلل كذلك من الفرص المتاحة للمرأة من حيث التمتع بحقوق الانسان وبحياة أفضل. إذ أن الصراع السياسي والنزاعات المسلحة قد أسفرت عن إزدياد عدد المشردين واللاجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وقالت إن تلك النزاعات استهلكت كميات فائقة من الموارد التي تدعو إليها الحاجة الماسة من أجل التنمية.

٢ - ومضت قائلة إن البرنامج الدولي بشأن المرأة قد ارتقى، منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في عام ١٩٧٥، من كونه عملية ضيقة تركز على المرأة بوصفها هدفا اجتماعيا الى برنامج يتعلق بالمساواة، ثم اتجه، في السبعينات والثمانينات، الى أفكار موسعة ذات صلة بالتنمية. وذكرت أن منظور الجنسين يطبق حاليا على القضايا العالمية والاقليمية والوطنية. وقالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سيعمد الى تقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ووضع خطة للعمل. وقالت إنه ينبغي لأعمال المؤتمر أن تتخطى تحليل المشاكل وأن تركز على اتخاذ اجراءات قابلة للتنفيذ وفعالة وفورية بغية تحقيق المساواة والتنمية والسلم.

٣ - واسترسلت قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية (A/48/413) يتضمن أفكارا حول التدابير الممكن اتخاذها لمواجهة العنف. وقالت ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى الجمعية العامة باعتماد اعلان صاغته لجنة مركز المرأة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5).

٤ - وأضافت أن التقرير بشأن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/48/354) يشير الى أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أصبحت أول منطقة من مناطق الأمم المتحدة تكون جميع الدول التابعة لها طرفا في الاتفاقية. وأعربت عن أملها في أن تكون المناطق الأخرى قد فعلت الشيء نفسه بحلول موعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع.

#### السيدة مونجيلا

٥ - وذكرت أن التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع قد حازت على الزخم على جميع المستويات. فعلى مستوى الأمانة العامة، تواصلت التحضيرات رغم انتقال شعبة النهوض بالمرأة من فيينا الى نيويورك وعملية إعادة التشكيل الجارية في هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وقالت ان الأمانة العامة تولي مشاركة المنظمات غير الحكومية اهتماما خاصا على نحو ما قرره لجنة مركز المرأة. وقالت انه سيتم قريبا توفير مبادئ توجيهية بالنسبة لمشاركة المنظمات غير الحكومية التي ليس لها مركز استشاري في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وفي مؤتمر عام ١٩٩٥. وأعلنت أن مشاركة هذه المنظمات على نحو كامل في العملية التحضيرية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي مستصوبة للغاية.

٦ - وأضافت أن الأنشطة الوطنية قد تمثل العنصر الأهم في عملية التحضيرات، لأن التغيير على المستوى الوطني هو الذي يظهر أثره في حياة الناس. وقالت إنه ينبغي أن يتم النقاش بشأن قضايا المرأة بطابع وطني، وأن تشترك فيه الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والنساء، والمعاهد التربوية ومعاهد البحوث، والأحزاب السياسية والبرلمانات. وقالت إن المهمة الرئيسية للمؤتمرات التحضيرية الإقليمية تتمثل في تبيان حاجات كل منطقة وأولوياتها المحددة. وقالت إن من الضروري أن تشارك جميع الدول الأعضاء في التحضيرات كي تظهر في المؤتمر العالمي أفكار أكبر عدد ممكن من النساء وبواعث قلقهن وآمالهن. وأنهت كلمتها قائلة إنه يتعين النظر الى التحضيرات للمؤتمر على أنها عملية تتيح فرصة أخرى أمام المجتمع الدولي كي يركز انتباهه على المجالات الخطيرة التي تقلق المرأة.

٧ - السيدة شيلوز (مديرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): أشارت الى تقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/48/301) وقالت إن المعهد قام خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بتحديد مجموعتين من البرامج: إدخال تمايز الجنسين في صلب استراتيجيات التنمية؛ وإبراز مكانة المرأة. وكلتا المجموعتين البرنامجيتين مهمتان في عملية تمكين المرأة من القوة وتخفيف الفقر. وذكرت أنه جرى الاضطلاع بعدد من الأنشطة في إطار البنود الفرعية الخاصة بالمرأة، والبيئة والتنمية المستدامة. وأشارت الى وجود نشاط عريق في أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة هو توفير مجموعات تدريبية موحدة تتصل بالمرأة وإمدادات المياه والمرافق الصحية. وقالت إنه تتوافر حاليا مجموعات جديدة من الوحدات القياسية باللغة الفرنسية، وستتوافر عما قريب باللغتين الاسبانية والصينية. وأعلنت أنه يجري توسيع الوحدات القياسية كي تشمل فرعاً محدداً بشأن إدارة النفايات الصلبة. وقالت إن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يعمل حالياً مع أفرقة أخرى تابعة للأمم المتحدة معنية بتنسي الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية.

السيدة شيلوز

٨ - وقالت إنه تم إحراز تقدم هام في مجال إبراز شأن المرأة. فقد وجهت بعض الأنشطة، كتنظيم حلقة العمل الوطنية الأولى بشأن الإحصاءات والمؤشرات الخاصة بالمرأة في تركيا، نحو تحسين قدرة البلدان على تقديم إحصاءات عن الجنسين تكون أفضل وأكثر شمولاً، مع تشديد خاص على مساعدة البلدان لدى قيامها بإعداد التقارير القطرية لمؤتمر عام ١٩٩٥. وأعلنت أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يشترك في مشروع بحثي طويل الأجل بشأن قياس وتقييم الأنصبة المقررة غير المدفوعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقالت إن قياس وتقييم العمل الذي تقوم به المرأة خطوة أساسية باتجاه إعلاء مركزها. وقالت إنه توجد مشاكل مفاهيمية ومنهجية عديدة تؤثر في تقييم الانتاج غير المخصص للسوق والعمالة؛ وأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قد وضع إطاراً نظرياً لتحقيق ذلك الغرض.

٩ - واسترسلت قائلة إن هناك جانباً آخر لإبراز مكانة المرأة هو نقل المصارف المتعلقة بالمرأة الى مجموعة واسعة من الجمهور. وقالت إن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، إدراكاً منه لفشل وسائل الإعلام المتكرر في تلبية احتياجات المرأة، اضطلع بدراسة هامة عن المرأة والاتصالات مولتها الحكومة الإيطالية. وقالت إن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وسع من نشره للمعلومات من خلال وضع تقرير جديد يقدم نظرة أكثر تفصيلاً عن أنشطته، وهو يواصل إنتاج مختلف النمشورات، وعقد جلسات إعلامية منتظمة مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بمجالي المرأة والتنمية، وتمتين صلاته مع المؤسسات الأكاديمية. وقالت إن برنامج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سيتوجه أكثر فأكثر، في فترة السنتين القادمتين من عمله، نحو المساعدة على التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اللذين سيعقدان في عام ١٩٩٥.

١٠ - السيدة سلطان - محمدي (مركز التنسيق من أجل المرأة التابع لمكتب تنظيم الموارد البشرية): قجمت لتقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/48/513)، وقالت إن التقرير يبرز كلا من الانجازات والإخفاقات التي أسفرت عنها محاولة تحقيق الأهداف التي وضعتها الجمعية العامة. وقالت إن أكثر الانجازات بروزاً في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ١٩٩٣، تتمثل في تعيين ثلاث نساء في مرتبة وكيل الأمين العام وامرأة واحدة في مرتبة الأمين العام المساعد، وفي ارتفاع عدد النساء في مرتبة مد - ١ من ٢٦ امرأة الى ٣١ امرأة وترقية ١٠ نساء الى الرتبة الفنية ف - ٥، مما يزيد من عدد النساء في المراكز الخاضعة للتوزيع الجغرافي من ٩٣ الى ١٠٣. وذكرت أنه في حين أن الزيادة الاجمالية من ٣,٦ في المائة الى ٣١,٧ في المائة مخيبة للآمل، أحرز تقدم ملحوظ في ارتفاع عدد النساء في مناصب صنع القرارات وفي تشكيل مجموعة من الموظفين من الفئة الفنية يمكن ترقيةهن الى رتبة مد - ١ وما فوقها في المستقبل القريب.

السيدة سلطان - محمدي

١١ - ومضت تقول إن الجداول والمرفقات الستة في الجزء الثاني من التقرير تصف بالتفصيل الوضع الحالي للنساء اللواتي يعملن في المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي. وقالت إن الأرقام تظهر أن نسبة النساء حسب منطقة المنشأ ما زالت غير متساوية. فما زالت النسبة الخاصة بأفريقيا والشرق الأوسط وبلدان شرق أوروبا دون ٣١ بالمائة؛ ويوجد ٧٦ دولة عضو ليس لديها ممثلات على الإطلاق في مثل هذه المناصب. وأضافت أنه فيما يتعلق بالترقيات التي حدثت في الفترة المشمولة بالتقرير، يمكن الاستدلال من الجدول ٤ أن العدد الكبير من الترقيات إلى رتبتي ف - ٣ و ف - ٤ تعود ربما إلى إحداث تغييرات في نظام الترقيات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت في الاستعاضة عن نظام إدارة الشواغر وإعادة توزيع الوظائف بالمراجعة السنوية لترقية جميع من تحقق له الترقية من الموظفين درجة درجة. وأعلنت أن الأمانة العامة وضعت في اعتبارها من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، نظاما منقحا للترقية والتنسيب يحاول أن يجمع أفضل ما في كلا النظامين من مزايا. وقالت إنه حسبما يشير إليه الجدول ٥، لم يكن حظ المرأة في التوظيف حسنا أثناء فترة الإثنيين عشر شهرا. فلم تكن التدابير الخاصة لتوظيف النساء خلال تلك الفترة عسيرة التنفيذ فحسب، بل تبين كذلك صعوبة زيادة معدل الموظفات نظرا لمحدودية الاستثناء من قاعدة تجميد التعيينات.

١٢ - واسترسلت قائلة إنه لا تزال توجد، وراء الوقائع والأرقام التي ترد في هذا التقرير، بعض المسائل الأساسية التي تستحق البحث الدقيق بغية تحقيق أهداف المساواة الحقيقية للمرأة في الأمانة العامة. فأولا ثمة حاجة إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات في ضوء ما أحرز من تقدم حتى الآن. وأضافت أنه يجب تكثيف الجهود لإدماج الاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز مركز المرأة في العمليات النظامية للتوظيف والإشراف والمراجعة والترقية. وقالت إن الحاجة تدعو أيضا إلى النظر في مسألة مسؤولية المديرين في تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة والأمين العام. وقالت إن بإمكان الوفود أن تنظر في رفع توصية تقضي بوجوب اعتبار إدماج المرأة في النظام معيارا لتقييم أداء المديرين ومساءلتهم.

١٣ - وتابعت أنه ينبغي ثانيا توسيع نطاق الجهود لا كي تشمل المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي فحسب، بل كذلك غيرها من فئات الموظفين كالعاملين في خدمات اللغات وفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة. وقالت إن تلك الفئات تتطلب اهتماما خاصا لأن هناك حدا أعلى لترقية العاملات في خدمات اللغات وهذا ما ينبغي التغلب عليه؛ وأما الموظفات في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة فيعانيان من حالة حرمان خاصة لأن سبيلهن الوحيد إلى وظائف الفئة الفنية هو امتحان الانتقال من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية.

السيدة سلطان - محمدي

١٤ - واسترسلت قائلة إنه يتعين على الأمانة العامة ثالثاً أن تتبع سياسة أفضل تخطيطاً ونشاطاً في مجال البحث عن نساء ذوات كفاءة من المناطق والدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو غير الممثلة بغية تصحيح حالات الخلل الإقليمي. وأضافت أن من الضروري وجود مزيد من التفاعل مع اللجان الإقليمية والمكاتب الميدانية لجلب النساء من جميع المناطق وترقيتهن. وقالت إن تحقيق ذلك الهدف يستلزم التزاماً من الدول الأعضاء ومن الإدارة: إذ من الواضح من الجدول ٣ أنه كان يتعين للسياسات المعتمدة في دورات متعاقبة للجمعية العامة أن تظهر في سياسات الدول الأعضاء وإجراءاتها بغية تحقيق المساواة للمرأة في الأمانة العامة.

١٥ - الآنسة فوستيه (بلجيكا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وقالت إنه لا تزال توجد عقبات عديدة ينبغي التغلب عليها لتحقيق الأهداف التي أعلنتها استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي ما زال يلتزم منذ إنشائه بكفالة الاحترام الشديد لمبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال. وأضافت أن الدول الأعضاء في الاتحاد تسعى إلى القضاء على التمييز وتعزيز توسيع المشاركة بين الشركاء الاجتماعيين. وإن الحالة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة حدثت بالاتحاد الأوروبي إلى النظر في معاملة النساء والرجال بالتساوي في إطار منظور سياسي واسع يستوعب جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وقالت إنه تم اعتماد قوانين وبرامج عمل لضمان تكافؤ الفرص من أجل إدماج النساء في عملية صنع القرارات. وقالت إن برنامج العمل الثالث للاتحاد، الذي يغطي الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، ينشد تعزيز مشاركة المرأة وإعادة تقييم إسهاماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية مواجهة تحديات التسعينات.

١٦ - وأضافت أن التزام الاتحاد الأوروبي بالنهوض بالمرأة تم البرهان عليه كذلك في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، الذي أولى الحقوق الأساسية للنساء والفتيات انتباهاً خاصاً. وقالت إن الأمل معقود أن تتخذ لجنة مركز المرأة تدابير للمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المؤتمر. وأعربت عن تأييد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً للرأي القائل إنه ينبغي إدراج تلك الحقوق ضمن أنشطة الأمم المتحدة الخاصة بميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز جميع الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق المرأة والتصديق عليها بالإضافة إلى النظر في ما أبدي من تحفظات.

١٧ - وذكرت أنه يتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة أن تنظر بانتظام في المسائل المتصلة بحقوق المرأة وأن تزيد من تعاونها في هذا الصدد. وقالت إنه ينبغي تعزيز التنسيق بين مركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة، وإنه يتعين على لجنة مركز المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أن تبحثا بدون إبطاء في إمكانية وضع طريقة لتلقي الشكاوى الفردية بواسطة صياغة بروتوكول اختياري تابع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

## (الآنسة فوستيه، بلجيكا)

١٨ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعتريه شديد القلق إزاء العنف ضد المرأة وسيؤيد اعتماد مشروع الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5). وقالت إن المجتمع الدولي أنكر لفترة طويلة جدا انتشار هذه الظاهرة في الحياة العامة والحياة الخاصة، وإنه تقع على عاتق الحكومات مسؤولية أساسية للقضاء على جميع أشكال التحرش الجنسي بالمرأة واستغلالها، والتعامل عليها في إقامة العدل، وبعض الممارسات الدينية التقليدية أو المتطرفة التي تلحق الضرر بكرامتها الجسدية والمعنوية. وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي سيشارك في النقاشات التي ستدور في الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان والتي تتعلق باحتمال تعيين مقرر خاص بشأن العنف ضد المرأة، وهي فكرة كان قد أيدها أيضا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

١٩ - وأضافت أن مؤتمر عام ١٩٩٥ العالمي الرابع المعني بالمرأة سيغير مواضيعه ذات الأولوية المتمثلة في "المساواة، والتنمية والسلام"، لتصبح جدولا للعمل يعجّل في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية. وقالت إن من الضروري اتخاذ إجراءات وطنية ودولية صارمة بغية معرفة العقبات الرئيسية وتعيين أهداف محددة قابلة للتحقيق وللقياس. وقالت إن أوروبا، مثل غيرها من المناطق، ستعد بعناية للمؤتمر من خلال عقد اجتماع تحضيرى إقليمي قبل نهاية عام ١٩٩٤ للنظر، في جملة أمور، في دور المرأة في الاقتصاد، ولا سيما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٠ - وقالت إن للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية إلى جانب المنظمات غير الحكومية على السواء دورا تلعبه في تعزيز الوعي فيما يخص المسائل المتعلقة بالتهوض بالمرأة. وأضافت إنه، كما هي الحال في مؤتمرات دولية أخرى، يتعين على المنظمات غير الحكومية الاشتراك عن كثب في أعمال مؤتمر عام ١٩٩٥ من خلال محفل مثيل. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يشير بارتياح إلى استعداد الحكومة المضيفة السماح بدخول جميع المنظمات غير الحكومية والأفراد الراغبين في المشاركة في محفل المنظمات غير الحكومية. وقالت إنه ينبغي لوسائل الإعلام كذلك أن تشارك مشاركة تامة في المؤتمر، نظرا لدورها الهام.

٢١ - وذكرت أن النهوض بالمرأة يعتبر عاملا حيويا للتنمية والبيئة. وقالت إنه يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية المهمة بالتنمية الريفية أن تدرج دور المرأة في صياغة سياساتها وبرامجها وتنفيذها، وإنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تأخذ في عين الاعتبار الأهداف المتصلة بالمرأة والتي وردت في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية.

## (الآنسة فوستيه، بلجيكا)

٢٢ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع القلق تأثر المرأة بصورة خاصة بالتغيرات الهيكلية التي طرأت في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وإلى ضآلة تمثيلها في الوظائف الحكومية والحياة السياسية عموماً. وقالت إن الاتحاد، لذلك السبب، يأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للمرأة في عدة مشاريع خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وذكرت أن وضع النساء والأطفال في يوغوسلافيا السابقة يثير القلق العميق لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أدانت بشدة استمرار حالات اغتصاب النساء، لا سيما المسلمات منهن، في تلك المنطقة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيعمل على اتخاذ إجراءات لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ذلك.

٢٣ - السيدة كابيلنغ ألكيجا (مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد أنهى لتوه بعثة مشتركة مع شعبة النهوض بالمرأة إل الصين من أجل مساعدة "اتحاد جميع نساء الصين" على التحضير لمحفل المنظمات غير الدولية. ويلتزم الصندوق مثل هذا التعاون وهو الوحيد الذي يحتل موقعا يمكنه من الاضطلاع بذلك. وذكرت أن الصندوق عازم على بناء قدرته كي يعمل كمدافع عن المرأة في العالم النامي وهو يسعى إلى وضع منظور خاص بالمرأة في كل مجال من مجالات العمل بالتنمية.

٢٤ - وأضافت أن الصندوق عمل جاهدا خلال العام المنصرم لتضييق الهوة القائمة بين الكلام المنمق والواقع. ومنذ انعقاد مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان بشأن ذلك، أصدر الصندوق دراسة هامة تثبت الصلات القائمة بين العنف المحلي والعنف الدولي. وهو يعمل ما بوسعه كي يدفع بمسألة المرأة إلى أعلى جدول الأعمال الجغرافي السياسي، بالرغم من أنه ما زال يلقى بعض الممانعة.

٢٥ - وقالت إن الاهتمام بالمرأة مسألة ذات أهمية خاصة لا سيما في أوقات النزاع؛ حيث أن ثلاثة أرباع التسعة عشر مليون لاجئ في العالم هم من النساء والمعتمدين عليهن. ويجب أن تنصدر مسألة المرأة البحث في كامل السلسلة التي تبدأ من الإغاثة إلى إعادة التأهيل إلى إعادة البناء، حتى التنمية. وأعلنت أنه بفضل اتساق الصندوق مع التزامه العام بتعزيز قوة المرأة وظهورها كقائدة وصانعة للقرارات داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع ككل على السواء، قام بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستهدف تحسين التعاون، وبصورة خاصة زيادة الوعي العام بسوء حال اللاجئين. وأضافت أن الصندوق يمول كذلك منصبا في إدارة الشؤون الإنسانية كي يضمن أن سياساتها لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة كاملا فحسب بل إنها أيضا تمنح المرأة الفرصة للإفصاح عن رأيها لدى وضع تلك السياسات.



(السيدة كابيلنغ ألاكيجا)

٢٦ - وتابعت كلمتها قائلة إن العالم "أعاد اختراع" المؤسسات ذات الإدارة العالمية كي تنقله إلى القرن الحادي والعشرين، لذلك فإن الصندوق عازم على ضمان ألا يكون للمرأة مكان في جدول الأعمال العالمي فحسب، بل أن يكون لها أيضا رأي في وضع جدول الأعمال ذلك. ولتحقيق ذلك الغرض، باشر الصندوق تطبيق برامج في كل منطقة من المناطق النامية لمساعدة الناشطات على اكتساب ما تحتاج إليه من مهارات إدارية وتفاوضية للنهوض. وتشمل هذه البرامج برنامجا في آسيا يعلم المهارات التفاوضية إلى مدربين ذوي خبرة يستطيعون من ثم نقلها إلى سلسلة واسعة من المنظمات النسائية الموجودة في المجتمعات المحلية. وفي أمريكا اللاتينية، يتعاون الصندوق مع المعاهد في بيرو والبرازيل لكي يقدم إلى رئيسات المنظمات النسائية الشعبية برنامجا مشددا للتدريب الإداري يراعي احتياجات المرأة. وذكرت أن الصندوق يوسع من نطاق أنشطته في مجالات تعني عادة النساء، مثل الزراعة والأمن الغذائي، إلى مجالات كانت تستثنيهن بشكل عام، مثل التجارة الدولية.

٢٧ - وأعربت عن شكرها لكبار المانحين للصندوق نظرا للزيادة الكبيرة في دعمهم عام ١٩٩٣ وعبرت عن تقديرها للمانحين من البلدان النامية للتضحيات التي قدموها دعما للصندوق.

٢٨ - السيد كونكوبو (بوركينا فاسو): قال إن التمييز ضد المرأة ليس واحدة من أخطر حالات الظلم في العالم فحسب، بل هو أيضا أحد أكثر الأشكال انحطاطا لاحتقار المرأة. وأن الألوان للابتعاد عن الكلام المنمق السابق ولاعتماد تشريعات وطنية قابلة فعليا للتنفيذ. وأشار إلى أن المرأة في البلدان النامية أحرزت تقدما ملحوظا بواسطة البرامج التدريبية، وتنظيم المجموعات النسائية القروية والأنشطة المولدة للإيرادات.

٢٩ - وقال إن تعزيز حقوق الإنسان يبقى المستلزم الرئيسي للنهوض بالمرأة. وبهذا الصدد، فإن بوركينا فاسو تشجب الانتهاك الجماعي للحقوق الفردية للمرأة في بعض البلدان حيث يشيع العنف الذي تنتجه العنصرية وكراهية الأجانب. وتابع أن بوركينا فاسو تدين كذلك وبالمستوى نفسه الممارسات التمييزية التي تؤثر في صحة الإناث، الختان على سبيل المثال.

٣٠ - وأضاف أن الحكومة في بوركينا فاسو تبذل جهودا جبارة من أجل النهوض بالنساء اللواتي ينشأ ٨٠ في المائة منهن في محيط ريفي. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا إلا إذا أخذت التنمية في الاعتبار حق المرأة في التعلم والديمقراطية والحرية. كما يجب ضمان المساواة في حصولها على العدل، لأن المرأة هي أكثر المعانين من المراسيم التشريعية في أنحاء كثيرة من العالم. ويمكن تحسين حتى أقل التشريعات مرونة.

(السيد كونكوبو، بوركينا فاسو)

٣١ - وقال إن للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة دورا كبيرا يلعبه في المساعدة على إزالة جميع العقبات التي تعيق النهوض بالمرأة. وأعرب عن مشاطرة وفد بلاده الرأي بأن للاستعدادات على الصعيد الوطني أهمية فائقة في نجاح المؤتمر. ومن الضرورة بمكان أن تجرى على المستوى الشعبي معالجة العقبات التي تعيق النهوض بالمرأة، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. أما على الصعيد الإقليمي، فيمكن للوفود أن تقيم جميع الحلول المطروحة بغية تحديد تلك التي يمكن أن تكون عناصر في برنامج العمل الذي سيقره المؤتمر.

٣٢ - السيدة بيترسون (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أن المرأة في أماكن كثيرة جدا في البلدان الصناعية والنامية على السواء، تواجه حالة لا نهائية من التمييز، والعنف والإخضاع. ويعتري المجتمع الدولي الاستياء الشديد مما يرتكب في حق المرأة في يوغوسلافيا السابقة من أعمال اغتصاب وإساءة معاملة مقززة. وأعربت عن أملها أن تضمن الأمم المتحدة قيام المحكمة الدولية التي أنشئت بقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) بتنفيذ ولايتها المتمثلة في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، بما فيها الاغتصاب المنتظم، كأداة "للتطهير الإثني".

٣٣ - وقالت إن مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية غالبا ما أفضى إلى مشاركتها في الأنشطة المحلية والوطنية والدولية. وينبغي للدول الأعضاء الترحيب بتزايد مشاركة المرأة في العملية السياسية وتشجيعه. وأعربت في هذا الصدد عن تأييدها التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى لجنة مركز المرأة (E/CN.6/1992/10). وجرى في الولايات المتحدة اتخاذ خطوات خاصة من أجل تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٣٤ - وتابعت تقول إن المنظمات النسائية غير الحكومية كانت من بين أكثر المنظمات تنظيما في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣، كما أثرت مشاركتها في المؤتمر النتائج التي توصل إليها وأسفرت عن أنجح فرص للأمم المتحدة في معالجة حقوق الإنسان للمرأة. وقالت إن إعلان وبرنامج عمل فيينا أعادا التأكيد على عديد من المبادرات التي قامت بها لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان، مثل اتخاذ القرار بالنظر في تعيين مقرر خاص بشأن العنف ضد المرأة، والتوصية بأنه يتعين على الهيئات التي ترصد المعاهدات أن تدرج مسألتها مركز المرأة وحقوق الإنسان للمرأة في مداولاتها واعتماد مشروع الإعلان بشأن العنف ضد المرأة.

(السيدة بيترسون، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٥ - واسترسلت بالقول إنه حتى لو كان المجتمع الدولي يحضر للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإنه يجب أن يبقى نصب عينيه المسائل التي ستناقش في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد عام ١٩٩٥. ويتوجب على المنظمات الحكومية وغير الحكومية العمل سوية من أجل ضمان تثبيت حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية كركيزتين أساسيتين في الوثائق التي ستصدر عن ذينك المؤتمرين.

٣٦ - وقالت إن الشرق الأوسط يقدم حالياً فرصة هامة أمام تعزيز دور المرأة في مجتمع متغير. إذ انبثق شعور بالأمل نتيجة توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وذكرت أن على جميع ما يبذل من جهود في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يشمل المرأة كمشاركة وكذلك كمستفيدة. والركن الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المنطقة يكمن في دمج المرأة في الاقتصاد الوطني.

٣٧ - وأضافت أن من بالغ الأهمية التركيز على مركز المرأة في مختلف أنحاء العالم، ويجب ألا يغفل موضوع مركز المرأة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. إذ أن ما من منظمة تستطيع استخراج طاقاتها الكامنة بدون المشاركة التامة لجميع موظفيها. وبغية بلوغ هدف الأمين العام بتحقيق توازن ٥٠/٥٠ بين الجنسين في مناصب السياسة العامة بحلول عام ١٩٩٥، يجب على الأمم المتحدة أن تحسن من أدائها في مجالات توظيف النساء وترشيحهن وتعيينهن.

٣٨ - السيدة نجوين (البنك الدولي): قالت إن دور المرأة يعد جانباً من أقل الجوانب التنموية فهماً. وتفيد الظروف السياسية والثقافية السائدة في كثير من البلدان النامية الحد الذي تشارك فيه المرأة كقوة عاملة. والنساء في معظم البلدان النامية أقل حظاً في التعليم وغالباً أضعف صحة من الرجال وانتشار الفقر بينهن أعلى نسبة. وذكرت أن البحوث الأخيرة تشير إلى أن تعليم المرأة مرتبط مباشرة بمعدل الوفيات بين الرضع وبمعدل الخصوبة، وأن معدل الوفيات بين الأمهات ينخفض كذلك إذا ما كانت المرأة حسنة العلم بأصول الصحة الوقائية والصحة العامة وتخطيط الأسرة. إن التعليم، باختصار، يعود بالفائدة على المجتمع برمته.

٣٩ - وقالت إن الفوائد الاجتماعية لتعليم الإناث مهمة جداً بحيث أنها تغطي التكاليف التي يستلزمها، حتى بدون حساب العائدات في السوق. وتستطيع هكذا أن تكون أعلى عائد استثماري في عالم اليوم المتطور، إلا أن إسهام المرأة الاقتصادي لا يزال دون مستوى إمكاناتها الكبيرة حسبما تشير إليه الدراسات؛

(السيدة نجوين)

ونظرا للاعتماد الفعلي على المرأة في الأسر الفقيرة، فإن ذلك الإسهام يمثل متغيرا أساسيا في مكافحة الفقر. وأضافت أن بذل الجهود من أجل زيادة الفرص أمام المرأة يعتبر بناء على ذلك قضية تتعلق بزيادة الفعالية الانمائية، إذ يستفيد منها المجتمع برمته. مع ذلك فإن الاقتراح بإحداث تغييرات لصالح المرأة على أساس العدالة الاجتماعية هو بالأهمية نفسها. ويتم في غضون ذلك تنفيذ استراتيجيات فعالة في مختلف البلدان النامية وبدعم من البنك الدولي من أجل تعزيز مشاركة المرأة في جوانب أساسية في التنمية الاقتصادية.

٤٠ - وتابعت أنه فيما يتعلق باستراتيجية البنك الدولي للمساعدة، فإنه على استعداد لتنظيم الدعم المالي والمساعدة التقنية لضمان تسجيل البيانات الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية وفقا للجنس، والهدف من ذلك تحديد التدابير التي تزيد من مشاركة المرأة في التنمية. وباستطاعة البنك كذلك أن يلتفت لاحتياجات البلدان المقترضة إلى التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية لوجود تباينات بين الجنسين، وأن يقترح إصلاحات في السياسة وأن يضع بعض حوافز لإقراضه ترتبط بتخفيف حد هذه التباينات. أما على مستوى المشاريع، فإن احتياجات السكان المحليين تتضح بمزيد من الدقة عندما تشارك المرأة في وضع السياسات والبرامج التنموية وإدارتها، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية والنجاح.

٤١ - واسترسلت قائلة إن ضعف قدرات المؤسسات في بلدان نامية عديدة يشكل عقبة عسيرة أمام تنفيذ البرامج المفيدة للمرأة. لذلك ينبغي للمنظمات المانحة أن تساعد على تعزيز تلك القدرات من أجل تمكين السكان من القيام بتغييرات تستهدف ردم الهوة القائمة بين الجنسين. وذكرت أن البنك الدولي يقوم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية، بمساعدة الحكومات على تحديد الاستراتيجيات التي تزيد من إسهام المرأة في التنمية الاقتصادية. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية بصورة خاصة تقديم مساعدات قيمة في مجال وضع المشاريع، وتنفيذها والإشراف عليها ورصدها، وفي الوقت نفسه أيضا الاستفادة مما يقدمه البنك من تحليل وخبرة.

٤٢ - وأعلنت أن البنك يشارك أيضا في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة؛ وبحلول نهاية عام ١٩٩٤، سينتهي من دراسة تتناول مسائل تحليلية خاصة بمنهجيات تتصل بالجنسين وفعالة من أجل زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فهو يخطط للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في برامج المتابعة بغية إبقاء النقاشات دائرة وضمان تنفيذ التوصيات. وختمت كلمتها مشددة على أنه لا يمكن تحقيق الكثير في العملية الطويلة الأمد الخاصة بإزالة الهوة بين الجنسين، وتحقيق نمو اقتصادي وتخفيف حدة الفقر بدون تعاون من جانب الحكومات، التي تتحمل في

(السيدة نجوين)

نهاية الأمر مسؤولية زيادة الفرص أمام المرأة وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في العالم النامي.

٤٣ - السيدة كاجا - كامارا (كوت ديفوار): قالت إن التمييز ضد المرأة، الذي يؤدي إلى العواقب نفسها التي للتمييز العنصري والديني، لم تجر دائما مكافحته بالشدة نفسها؛ إذ أنه رغم الضمانات التي تنص عليها الصكوك الدولية والتشريعات الداخلية، فغالبا ما يستهان بحقوق المرأة. وقالت إنه ينبغي التمعن في الأسباب والظواهر الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين. لذلك أعربت عن أمل وفد بلدها أن تتابع هذه المسائل في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة بحثا عن سبل للقضاء على عدم المساواة هذه.

٤٤ - وأضافت أنه لا يمكن تحقيق النهوض بالمرأة ودمجها في التنمية إلا إذا تمتعت بفرص متكافئة مع الرجل. وللمرأة مساهمة اجتماعية اقتصادية ذات شأن تقدمها كعامل هام في التنمية المستدامة. ويتعين الاعتراف بالعمل الذي تؤديه والذي غالبا ما يكون مجانا، وينبغي أن يكون في يدها من القدرة ما يتلاءم مع مسؤولياتها. وقالت إن الإحصاءات الخاصة بالمرأة والتنمية لازمة لا بد منها، لا سيما في إفريقيا، حيث أن حالة الفقر لدى المرأة ازدادت حدة بسبب الوضع الاقتصادي المزمن. وأعربت عن ثناء وفد بلدها على العمل الذي يقوم به في هذا الصدد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤٥ - وقالت إن التنمية المستدامة كذلك لا يمكن تحقيقها إلا بمساهمة المرأة، التي ينبغي تشجيعها على المشاركة في صوغ السياسات والبرامج المناسبة وتنفيذها، ولا ريب في أن السياسات الديموغرافية ستفشل بدون مشاركة المرأة؛ ولتخطيط الأسرة، وصحة الطفل وتغذيته، ومعدلي الوفيات بين الرضع والخصوبة صلة لا يمكن حلها مع تعليم المرأة. وأضافت أن باستطاعة المرأة علاوة على ذلك أن تسهم إلى حد كبير في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على السواء، ويتعين أيضا تعيينها في مناصب صنع القرارات على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي، وبذا تمكينها من إبداء رأيها. وأعلنت أن وفد بلدها يشجع الأمم المتحدة على مواصلة سياستها في تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، مراعية دائما التوزيع الجغرافي العادل والتوازن اللغوي.

٤٦ - وذكرت أن المرأة أولى ضحايا النزاعات الإقليمية وتشكل النساء غالبية اللاجئين والمشردين. لذلك يتعين حماية المرأة في جميع أشكال العنف التي يجب أن يشجبها بشدة المجتمع الدولي. وينبغي لها كذلك

(السيدة كاجا - كامارا، كوت ديفوار)

أن تلعب دوراً أكبر في عمليات صنع السلم وحفظ السلم والدبلوماسية الوقائية، لأن حساسيتها ومنهجيتها في تناول المشاكل يمكن أن تعطيها توجهاً جديداً للسعي إلى حلول دائمة للنزاعات الإقليمية. وقالت إن المرأة تحتاج مجرد فرصة للمشاركة التامة في حياة الأمة على قدم المساواة مع الرجل.

٤٧ - السيدة كبة (العراق): قال إن نجاح تعزيز حقوق المرأة في بلده قد تأثر بشكل خطير بسبب الحصار المفروض عقب العدوان على العراق عام ١٩٩١. فالمرأة العراقية التي تتحمل، كأم وربة بيت، عناء أعباء إضافية، هي أكثر المعانين من ذلك الحصار؛ وذكر أنه يستحيل إصلاح البنى التحتية للعراق، التي دمرت إلى حد كبير خلال الحرب، وأن التضخم يتصاعد بصورة مذهلة. وقال إن المرأة تتحمل العبء الأكبر مما نتج من ارتفاع مستوى البطالة وفقدان فرص العمل.

٤٨ - وقال إن الآثار التي يخلفها الحصار إلى جانب منع عمليات بيع النفط العراقي وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج، أسفرت عن خفض عمليات استيراد المواد الأساسية، الأمر الذي يعني أن المرأة تعاني من صعوبة بالغة في تأمين أبسط الحاجيات لعائلتها. وهي تعاني أيضاً أثناء فترتي الحمل والولادة بسبب نقص الأدوية، وثمة دراسات موثوقة تنسب ولادة أطفال غير أصحاء إلى نوع الأسلحة التي استخدمتها قوات الحلفاء في الحرب ضد العراق، ومنها استخدام تلك القوات لاطلاقات ملوثة باليورانيوم المستنفذ. وأعرب المتكلم عن أمل العراق اتخاذ المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، من الإجراءات ما يوقف العدوان المستمر على أبسط حقوقه وبما يكفل له أن يعيش حياته بسلام ورفاهية.

٤٩ - السيدة مبيلا (الكاميرون): قالت إن الدرب نحو التنمية مرصوف بالعراقيل بسبب الرؤيا غير الواضحة وغير المتساوية للطاقة البشرية، وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي نمت هذه الرؤيا. وينبغي الإقرار بمساهمة الرجل والمرأة في التنمية، إلى جانب قواهما وإمكانياتهما الكامنة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لإحداث تحول نحو التوعية بشأن المرأة، وللجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لإدخال المرأة في صلب جميع برامج التنمية. ويشتمل هدف دمج المرأة في تلك العملية على بلوغها المساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال القضاء الشامل على الفقر، ويمكنها من الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والأرض وغيرها من الموارد والوصول إلى تحكم سلمي بمصيرها الشخصي وبمجتمعاتها المحلية، في محيط تستدام فيه التنمية.

٥٠ - وقالت إن التزام حكومتها هذه المثل يظهر من خلال تصديقها عام ١٩٩٢ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا وأعلنت تأييدها المشاركة الكاملة

(السيدة مبيلا، الكاميرون)

والمساواة للمرأة في جميع جوانب الحياة وعلى جميع الصعد، والقضاء على جميع حالات التمييز بين الجنسين. وأعربت عن تأييدها كذلك المشاركة الكاملة للمرأة كفاعل في التنمية وكمستفيد منها، وأهمية التعاون على مستوى المنظومة فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية ببرامج المرأة.

٥١ - وأعربت عن ترحيب حكومتها كذلك بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان القاضي بالنظر في تعيين مقرر خاص بشأن العنف ضد المرأة، وعن أملها أن يعرف هذا المصطلح بطريقة تجعله يتضمن جميع أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة. وأضافت أن حكومتها توافق أيضا على توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يحث الأمم المتحدة على إعطاء المرأة دورا أكبر في صنع القرارات. وذكرت في هذا الصدد أن التزام الأمين العام بلوغ نسبة متساوية بين النساء والرجال في المناصب العليا في الأمانة العامة بحلول عام ١٩٩٥ يشير الأمل في النفوس.

٥٢ - وتابعت كلمتها فقالت إنه فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع، فإن وفد بلدها يتوقع أن التحرك نحو العمل لإنجاز المساواة والتنمية والسلم سيفضي إلى اعتماد استراتيجية قابلة للتطبيق تزيل لدى المرأة بواعث القلق الأساسية الواسعة النطاق في بلدها. وقالت إنه فيما يتصل بالتحضير للمؤتمر، فإن حكومتها قد أنشأت لجنة تنسيق وطنية لهذا الغرض. وبغية حشد مزيد من المدخلات لأغراض التحضير، وافق وفد بلادها على أن ثمة حاجة للنظر في المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك التي لا تتمتع بمركز استشاري. وقالت إن وفد بلدها على استعداد أن يساعد على التوصل إلى حل لهذه المسألة خلال الدورة الحالية. وأعربت عن اعتقادها أخيرا أنه ينبغي تخصيص الموارد الكافية للتحضير للاجتماعات الإقليمية وتمكين البلدان النامية من المشاركة بغية تحقيق تساو في المدخلات من جميع المناطق في مداولات المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠